عصام مخّول

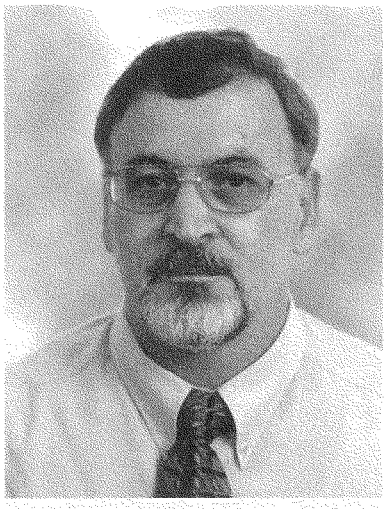

عالم اجتماع. عضو في الكنيست عن «حداش» منذ عام ١٩٩٩. عضو المكتب السياسيّ في الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ.

عصام مخّول كتب ردّاً شاملاً عن أسئلة البعد السياسيّ للمقاومة الفلسطينيّة المسلّحة

الخيار العسكريّ غير وارد

تَحْمل صياغةُ الأسئلة حول هذا الموضوع في طيّاتها إشارةً ساطعةً إلى التحوّل الذي طرأ على السياق الذي استقرت فيه القضيةُ الفلسطينيّةُ ومسألةُ التحرير، خصوصا إذا قارنّا هذه الصياغةَ بطبيعة السؤال الذي احتلّ موقعًا مركزيّاً في النقاش الفلسطينيّ والعربيّ حتى سبعينيّات القرن الماضي حول مجرد جدوى ومصداقيّة الاحتفاظ بمَوْقع للحلّ السياسيّ للقضية الفلسطينيّة ولتحرير الشعب الفلسطينيّ، بديلاً من المقاومة المسلّحة أو رديفًا لها. وكانت الأجواء الطاغية على هذا النقاش في حينه تقلّل من أهميّة الحلّ السياسيّ وتعتبر التمسُّكَ به قصورًا وعجزًا وتهربًا من مستحقات المقاومة والتحرر الفعليّ.

إنّ السؤال المطروح أمامنا الآن، كما أَفْهمه وأَقْبله، يَفْترض ـ وبحقّ ـ أنّ السياق الحقيقيّ المركزيّ والأساسيّ لحلّ القضية الفلسطينيّة ولتحرّر الشعب الفلسطينيّ اليوم هو سياقُ الحل السياسيّ والمعركة السياسيّة... وهو أمر لا يلغي حقّ الشعب الفلسطينيّ في الدفاع عن نفسه، وامتلاك وسائل هذا الدفاع، ولكنه يحاول الإجابة الصريحة الصادقة عن عدد من الأسئلة: هل يوجد خيارٌ استراتيجيٌّ عسكريٌّ لدى الشعب الفلسطينيّ يتمّ على أساسه حلُّ القضيّة والتحرُّر من خلال هزيمة إسرائيل عسكريّاً؟ ومَنْ هو الجانب المستفيد من زجّ الصراع الفلسطينيّ ـ الاسرائيليّ في الخانة الأمنيّة والعسكرية؟ ومَنْ هو الجانب الذي يحاول في الوقت ذاته اغتيالَ فرصةِ الحلّ السياسيّ، واستبعادَ المعركة السياسيّة، واستبدالَها بالمواجهة العسكريّة والحسمِ العسكريّ؟

في تقديري أنّ العقد الأخير والتطورات التي حملها على ساحة الصراع الفلسطينيّ ـ الاسرائيليّ عكست القناعةَ القاطعةَ بأنّ الخيار العسكريّ غيرُ وارد كاستراتيجيّة فلسطينيّة للتحرر، ولإلحاق الهزيمة العسكريّة بإسرائيل. وهو أيضًا غير وارد كاستراتيجيّة إسرائيليّة للقضاء على طموح الشعب الفلسطينيّ في التحرُّر، والاستقلال، وإنجاز حقوقه الوطنيّة القائمة على إنهاء الاحتلال وإقامةِ الدولة المستقلة ذاتِ السيادة وعاصمتُها القدس في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وهو غير وارد في ظل توازنات القوى في المنطقة، وفي عالم القطب الواحد. إنّ استثناء الخيار العسكريّ، وهو الاستثناءُ الذي كان مرتَكَزًا اساسيّاً لدفع العمليّة السياسيّة في السنوات العشر الأخيرة، أَرْبَكَ إسرائيلَ؛ وكان طبيعيّاً أن يُرْبكَها، لا أن يربكَ الجانبَ الفلسطينيَّ: فالخيار السياسيّ نَزَعَ ورقتَها القويّةَ في ظل الخلل الكبير في توازن القوى العسكريّ في المعادلة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، والغياب العربيّ عن هذه المعادلة. إنّ فرض الخيار السياسيّ كان إنجازًا حققته الانتفاضةُ الشعبيّةُ الفلسطينيّةُ التي انطلقتْ في نهايّة الثمانينيّات، وانطلق في إطارها شعبٌ كاملٌ ـ برجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه ـ يرفض الاحتلال، ويتصدى له بالحجر، ويجرِّده من ورقته العسكريّة القوية، ويجعل من هذه الورقة قيودًا على يد المحتل ذاته، فيجد هذا المحتلُّ نفسَه مهزومًا بها سياسيّاً كلما حاول أن ينتصرَ بها عسكريّاً.

أولويّة الخيار السلميّ لا تلغي شرعيّةَ المقاومة

غير أنّ أولويّة الخيار السلميّ، والتفرُّدَ باستراتيجيّة الحل السياسيّ، لا يلغيان شرعيّة مقاومة الاحتلال العسكريّ، ولا يقللان من الحق المشروع لكلّ شعبٍ واقعٍ تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وفقَ المواثيق الدوليّة. ولكنّهما يتطلّبان إخضاعَ ممارسةِ هذا الحق للقراءة الدقيقة والصحيحة

للواقع الفلسطينيّ، ولتوازن القوى، ولطبيعة المرحلة. ويتطلّبان التمييزَ بين ما هو في صالح قضيّة التحرُّر، وبين ما يصبّ في خدمة استراتيجيّة الاحتلال، وتبريرِ عدوانه وقمعه، وتشويه عدالة القضيّة التحرريّة، واللعبِ في ملعب الغاصب وخياراته التي سبق أن أُسقطتْ من يديه بالتضحيات الجسام.

إنّ هذه الاعتبارات المركّبة لا تروق دائمًا قوى الرفض ـ اليمينيّةَ في غالبيّتها ـ في الجانبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، والتي تصرّ على اعتبار الصراع صراعًا وجوديّاً لا ينتهي إلاّ بحسم المواجهة عسكريّاً، عاجلاً أو آجلاً. وهي قوى معنيّة باستبعاد الحل السياسيّ، ورفضِ إعطائه فرصةً حقيقيّةً للنجاح لأنّه يتناقض مع استراتيجيتها وحلّها النهائيّ.

«إنّ فرض الخيار السياسيّ كان إنجازًا حقّقته الانتفاضة...»: المصافحة الشهيرة (١٩٩٣)

حين تقود جبهةُ الرفض الحكْمَ في إسرائيل!

إنّ الفارق الأساسيّ بين الجانبين يَكْمن في أنّ قوى الرفض الإسرائيليّة تتربّع اليومَ على سدة الحكم في إسرائيل، وتتمتع بأكثريّة برلمانيّة غيرِ مسبوقة، في حين تقف قوى الرفض الفلسطينيّة في المعارضة. وهذا الفارق هو الذي يفسّر حقيقةَ الدور الإرهابيّ والتدميريّ الذي تمارسه حكومةُ أريئيل شارون للقضاء على الخيار السياسيّ، وخلقِ وعي زائفٍ بالقدرة على العودة إلى الخيار العسكريّ خيارًا وحيدًا، وإمكانيّة الحسم عسكريّاً، وتأجيل الحلّ السياسيّ إلى أجل يَعْتمد تحديدُه على مدى الحسم العسكريّ ـ وليكن من بعد ذلك الطوفانُ.

وليس صدفةً أنّ حكومةَ شارون الاحتلاليّة الاستيطانيّة المتعنّتة قد وصلتْ إلى الحكم في إسرائيل محمولةً على شعار «أعطوا الجيشَ فرصةَ الانتصار،» وعلى مقولة براك «أنه لا يوجد شريك للعمليّة السياسيّة في الجانب الفلسطينيّ،» وأنّ «عرفات ليس شريكًا للسلام،»... وأنّ التقدم في أعقاب كامب ديڤيد يتمّ بالحسم العسكريّ، وفرض الشروط الاسرائيليّة، أو بخطوات انفراديّة (بما فيها انسحابٌ أحاديُّ الجانب) تَفْرض هي أيضًا الشروطَ الإسرائيليّة.

والحقيقة هي أنّ شارون لم يَجْلب عقليّةَ الخيار العسكريّ مع وصوله إلى الحكم، بل إنّ تأسيس براك للخيار العسكريّ من خلال التنكّر للشريك الفلسطينيّ في العمليّة السياسيّة هو الذي جَلَبَ شارون إلى الحكم. وليس صحيحًا أنّ حكومة أكلة الموتى برئاسة شارون تنفّذ مجازرَها في رفح وطولكرم وخان يونس ونابلس وجنين لأنّه لا يوجد شريكٌ فلسطينيٌّ للحلّ السياسيّ، بل إنّ هذه الجرائم تُرتكب بالضبط بسبب وجود طرف فلسطينيّ معنيّ بالحلّ السلميّ العادل، متمسكٍ بالحل السياسيّ ويُحْرج ورقةَ الحسم العسكريّ ويعمل على إسقاطها ثانيةً من يد الاحتلال.

لقد كان وزيرُ السياحة الاسرائيليّ السابق الترانسفيريّ رحبعام زئيڤي واضحًا جدّاً، حتى الفظاظة، عندما أجرى مقابلةً في التلفزيون الإسرائيليّ ساعاتٍ قليلةً قبل تنفيذ عمليّة التفجير الانتحاريّة في مطعم سبارو في القدس، وأسابيعَ قليلةً قبل تعرُّضه للاغتيال. فقد طالب في هذه المقابلة حكومتَه «بإعلان الحرب على السلطة الفلسطينيّة وإسقاطِها وتدميرِها وإسقاطِ سلطة ياسر عرفات.» وحجتُه العبثيّة «أنّ عرفات لا يَصْلح شريكًا للحلّ» (زئيڤي يَبْحث عن شريك للسلام؟!). وَرَدّ زئيڤي على محاورته بغضب: «لا تُخوّفوا شعبَ إسرائيل بمسألة البديل الذي قد يحلّ مكانَ عرفات. وصولُ [حركتيْ] حماس والجهاد الإسلاميّ إلى موقع القيادة الفلسطينيّة سيكون في صالح إسرائيل. عندها يَفْهمنا العالَمُ، عندما نتمسّك بالحسم العسكريّ، ونتمسك بفرصة القضاء على الارهاب...» إنّ تصريحات زئيڤي فضحتْ أنّ حقيقةَ ما يوجّه حكومةَ شارون ـ حزب العمل، وما يُقْلقها، ليس أمنَ الاسرائيليّين بأيّ شكل من الأشكال، بل أمن الاحتلال والحفاظ على استمراره وتعميقِ استيطانه وقمعه وعدوانه، من خلال زجّ الصراع مع الشعب الفلسطينيّ في الخانة الأمنيّة دون غيرها، وإخراجِه من الدائرة السياسيّة.

وإنّ مجرّد قيام حكومة «الوحدة القوميّة» يَعْكس أزمةً سياسيّةً وأخلاقيّةً طاغيةً على البنية السياسيّة في إسرائيل، و«اغتيالاً للعقل» ولفرصة السلام والديمقراطيّة سواءً بسواء. فهذه الحكومة لم تأتِ لطرح طريقٍ بديلٍ يُوصل إلى السياسيّ والسلميّ، بل قامت كبديل لأيّ حلّ سلميّ، ولكل عمليّة تفاوضيّة، واعتبرتْ هذه العمليّة عائقًا تجب إزالتُه من طريقها. وهذه الحكومة لم تملك غيرَ اللجوء إلى خيار القمع، والتحرك في دائرة الدم المغلقة والعنفِ الاحتلاليّ والعدوان، ومحاولةِ إخضاع الشعب الفلسطينيّ.

إنّ هذا «الجنون المتدحرج» قادر على خلق واقع خطير جديد يعيد الاحتلالَ الإسرائيليَّ إلى قلب المدن الفلسطينية، ويضع قواتِ الاحتلال إزاء زخم المواجهة الشعبيّة الواسعة من جديد، بعد أن نجحتْ إسرائيل في اتفاقات اوسلو بفكّ الارتباط مع المراكز السكانيّة الفلسطينيّة والإفلاتِ منها. ومثلُ هذا التطور يضع قواعدَ جديدةً تَحْمل أخطارًا جديدة، ووسائلَ مواجهةٍ جديدة تمتدّ جذورُها إلى آليّات الانتفاضة الاولى. وإنّ أحدًا لا يستطيع أن يُنْكر على الشعب الفلسطينيّ حقَّه في الدفاع عن نفسه، ومقاومةِ الاحتلال في رام الله، ومخيَّم طولكرم، وقصبة نابلس: وإنّ أحدًا لا يستطيع عندها أن يُخطئ في التمييز بين المجرم والضحيّة.

المنافسة على اقتناص موقع الضحيّة !

إنّ إسرائيل لا تكتفي باحتلالها، واستيطانها، وإمعانها في مصادرة الأرض، والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينيّة، ونزع إنسانيّة الفلسطينيّ وكرامته وحريته، بل تُوغل في المطالبة باقتناص موقع الضحية، ومنافسةِ الشعب الفلسطينيّ عليه، ومصادرةِ حقه في كونه ضحيّةَ احتلالها. فإسرائيل، وبدعم أمريكيّ فاضح، لا تريد التوقف أبدًا عند مسألة الاحتلال ومطلب إنهائه؛ فالاحتلال، من وجهة نظرها، ليس هو المطروحَ أصلاً على أجندة الصراع في المنطقة، بل مسألة العنف. ومسألةُ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ وتنفيذ قرارات الشرعيّة الدوليّة لا تستطيع أن تكون جزءًا من الخطاب السائد في المعادلة الإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة، بل قضيّة الأمن الاسرائيليّ. القمعُ الاحتلاليّ، والعدوان، وجرائم الحرب الاسرائيليّة، وعملياتُ التصفية، وإرهابُ الدولة (وكلُّها تعتبرها إدارةُ الرئيس بوش دفاعًا عن النفس) ليست جزءًا من جدول الأعمال الأميركيّ ـ الاسرائيليّ، وإنّما المطروح للامتحان والاجتهاد مئة بالمئة هو «الإرهابُ الفلسطينيّ» والقضاءُ على بنيته التحتيّة والاحترابُ الفلسطينيّ الداخليّ. فالربط بين الواقع تحت الاحتلال وموقع الضحيّة لم يعد أمرًا بسيطًا مفروغًا منه بل هو خاضعٌ لتوازن القوى.

إنّ هذا التزوير ونشرَ الوعي الزائف يزيدان من تعقيدات المواجهة مع الاحتلال القمعيّ الشارونيّ، الذي ترعاه إدارةُ الرئيس الأميركيّ بوش ـ وهي إدارةٌ تَكْذب عندما تدّعي أنّها تخوض حربَ الديمقراطيّة على الإرهاب، لأنّها في حقيقة الأمر تخوض حربًا إرهابيّةً على الديمقراطيّة وعلى حقوق الإنسان وعلى حرية الشعوب، بما في ذلك في الولايات المتحدة نفسها. وهي تقوم بذلك من خلال الخلط المنهجيّ المخادع والمجرم بين أيّ شكل من أشكال النضال التحرُّريّ والدفاع عن حقوق الشعوب من جهة، و«الإرهاب» من جهة ثانية، الذي أصبح الورقةَ الأمريكيّة السحريّة الرابحة منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ومبرِّر «للتدخل السريع» عالميّاً.

حرب على وجود اسرائيل أمْ على استمرار احتلالها؟

في مثل هذا السياق المحليّ والعالميّ، تزداد تعقيداتُ المقاومة المسلّحة للاحتلال، وعسكرةِ الانتفاضة، غيرِ القادرة على حسم الصراع أصلاً. وتتمتّع إسرائيلُ بهامش أكبر لممارسة احتلالها بابشع صورةٍ من جهة، وللإصرار من جهة ثانية على الظهور بمظهر الضحيّة ـ ضحيّة ضحيتها.

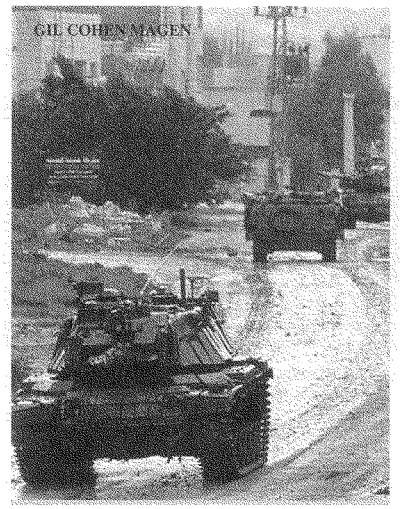

«الجنون المتدحرج قادر على... أن يعيد الاحتلال إلى قلب المدن» : إسرائيل في طولكرم (يناير، ٢٠٠٢)

إنّ إسرائيل الرسميّة، وتحت حكم براك وشارون، عملتْ منذ إطلاق عدوانها على الشعب الفلسطينيّ وتثبُّت الاحتلال في أكتوبر ٢٠٠٠، على تصوير الانتفاضة حربًا لا لإنهاء الاحتلال أو استقلال الشعب الفلسطينيّ، بل اعتبرتْها ـ زورًا وبهتانًا واغتصابًا للمنطق وللتاريخ وللوعي الجماعيّ في إسرائيل ـ «حربًا على وجود إسرائيل، واستمرارًا لحرب استقلال إسرائيل التي بدأتْ عام ١٩٤٨، ولما تنته بعد!» وهي تبغي، من تزييفها الخطير هذا، إعدادَ الأذهان لآليّات النكبة ولجرائم حربٍ مأخوذةٍ من قاموسها. وهي تبغي، من جهة أخرى، وضعَ الإسرائيليّين جميعًا في قارب واحد، وإخراسَ النقاش الإسرائيليّ الجاري حول الموقف من الاحتلال [لمناطق ٦٧] والاستيطان والتناقضات الموضوعيّة بين المستفيدين من هذا الاحتلال في المجتمع الإسرائيليّ وبين المتضررين منه، وإخفاءَ الطابع التحرُّريّ للمواجهة التي يخوضها الشعبُ الفلسطينيُّ لضمان سيادته واستقلاله لا للقضاء على إسرائيل.

واستغلت إسرائيلُ الرسميّةُ، بشكل متعمد ومخادع، فَشَلَ براك في فرض تنازلٍ فلسطينيّ عن حقّ العودة في كامب ديڤيد صيف ٢٠٠٠، لإيهام المجتمع الاسرائيليّ أنّ الإستراتيجيّة الفلسطينيّة تقوم على القضاء على إسرائيل وتبديلِ طابعها السكانيّ، لا على إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الفلسطينيّ وفقًا لمقرّرات الشرعيّة الدوليّة.

إنّ حكّام إسرائيل، على اختلافهم، تعاملوا ويتعاملون مع قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين وحقّ العودة، كما حدث في أعقاب كامب ديڤيد، كبعبع لتخويف الإسرائيليّين من عدالة السلام، بينما الحقيقة أنّ الاعتراف بحق العودة يشكّل الحلّ لإزالة المخاوف لا المشكلةَ التي تثيرها. ويصبح من العبث أن تقوم حكوماتُ إسرائيل، وبشكلٍ استعلائيٍّ، بتحميل الفلسطينيين واجبَ ومسؤوليّةَ ضمان يهوديّة الدولة، فتطالبهم بإنكار حقوقهم التي تَمْنحهم إيّاها الشرعيّةُ الدوليّةُ، وتَعْتبرهم ـ من دون هذا الإنكار ـ مسؤولين عن فشل العمليّة السياسية وإجهاض مفاوضات الحلّ الدائم.

حدود الرابع من حزيران ليست جوهرَ الصراعَ وإنّما فرصة للحلّ!

وأسهمتْ أعمالُ التفجير التي نفّذها فلسطينيُّون ضدّ مدنيّين داخلَ إسرائيل في الترويج الفعّال لفكرة الخطر الوجوديّ، وتعزيزِ فرضيّة استمرار «حرب استقلال إسرائيل التي بدأتْ عام ١٩٤٨ ولمّا تنته بعد.» وقضت هذه الأعمالُ على الحواجز التي كانت قائمةً في الوعي الإسرائيليّ العامّ بين سكّان إسرائيل من جهة،

والمستوطنين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة والقدس الشرقية من جهة ثانية. و«نجحتْ» في تقزيم النقاش الحادّ الذي تمحور حول ضرورة التخلص من الاحتلال، وهو نقاش كان قد وَصَلَ إلى قمته في الأشهر الأولى من الانتفاضة، حين شنَّ اليمينُ الاستيطانيُّ حملةً مسعورةً ـ كانت تبدو جزءًا من يأسه آنذاك ـ ضدّ قطاعات واسعة وميسورة في المجتمع الإسرائيليّ لا تهزّها دماءُ المستوطنين التي تُسفك في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ولا تهزّها المستوطنات ، بل تتعامل معهم ومعها «كعقبةٍ يَجْدر التخلُّصُ منها.» وكان المستوطنون في ذلك الحين يتَّهمون ميْسوري شماليّ تل أبيب «بالبلادة،» وبالتمييز بين دم وآخر، وبأنَّهم في تل أبيب يهتزُّون لسفك دماء المواطنين الإسرائيليّين في حين أنَّهم لا يبالون بمقتل المستوطنين الذين اعتبروا عبئًا أمنيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً مشاكسًا ضاق المجتمعُ الإسرائيليُّ ذرعًا به.

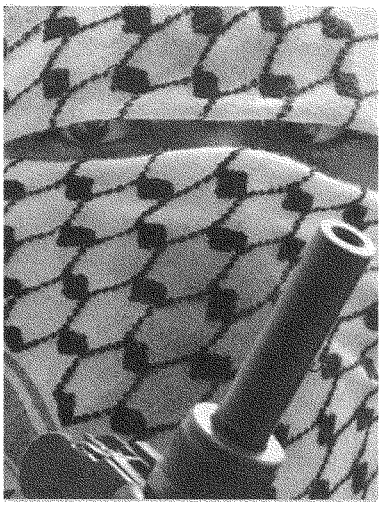

«... عسكرة الانتفاضة.. غير قادرة على حسم الصراع.»

لقد انتقل المستوطنون الكولونياليون، بفعل التفجيرات في داخل الخط الأخضر، من موقع العبء إلى موقع الضحيّة القوميّة، وباتوا عنوانًا للتعاطف والقبول والاندماج.

صحيح أنَّ حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ليست جوهرَ الصراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ، ولكنها من دون شك فرصةٌ للحلّ السياسيّ. وتجاهُلُ هذه الحقيقة أَسْهم في فكّ العزلة عن الاستيطان وأَجْهض الفرصةَ لخلقِ تمايز بين المواطنين الإسرائيليّين المدنيّين من جهة، والمستوطنين الذين يشكّلون جزءًا أساسيّاً من الاحتلال وعقبةً كأداءَ أمام الاستقلال الفلسطينيّ. لقد خَلَقَتْ أعمالُ التفجير في داخل إسرائيل وعيًا خطيرًا زائفًا على الساحة الإسرائيليّة والعالمية لا يَعْتبر الخطرَ الأساسيَّ في الاحتلال، بل في «الإرهاب» الهادف إلى قتل الإسرائيليّين واليهود حيث كانوا، ولا يَعْتبر أنَّ المعركةَ الفلسطينيّةَ تَهْدف إلى التحرُّر والاستقلال الفلسطينيّ بل إلى القضاء على الوجود الإسرائيليّ. وهكذا اختلطت الأوراقُ من جديد، وراح المحتلُّ يَعْرض نفسَه مرةً أخرى ضحيّةً لضحيّته. ويشكّل ذلك فرصةً ذهبيّةً أمام المؤسسة الإسرائيليّة الدمويّة الحاكمة لنشر البلادة الأخلاقيّة والسياسيّة والفكريّة في المجتمع الإسرائيليّ، وللتمسك بمقولات الحسم العسكريّ، ولمواصلة الوضع القائم إلى أجل غير مسمّى.

الأولويّة للديموغرافيا أم للجغرافيا؟

إنَّ كل ذلك يجري في ظل تنازع مدرستيْن سياسيَّتيْن أساسيَّتيْن على الساحة الإسرائيليّة: المدرسة الأولى هي مدرسة «حركة العمل» وتقوم على فكرةِ أولويّةِ المواجهة مع الخطر الديمغرافيّ (السكّانيّ) الذي يهدِّد على المدى القريب ـ المتوسط الأكثريّةَ اليهوديّةَ في غربيّ نهر الأردن. ولمواجهة هذا الخطر، لا بسبب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ، تَطْرح هذه المدرسة تقسيمَ البلاد وقيامَ دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل، في مقاس مقترحات كلينتون المعدَّلة بتحفُّظات براك. أمّا المدرسة الثانية فهي مدرسة «أرض إسرائيل الكبرى» التي استعادت عافيَتَها نتيجةً للفشل الذي قاد إليه براك، ولإيقاعِه بالعمليّة السياسيّة التفاوضيّة وتدميرِها والتنكرِ للشريك الفلسطينيّ في الحلّ السياسيّ. ويقوم منطق هذه المدرسة على ادّعاء قدرتها على التمسُّك بـ «أرض إسرائيل الكبرى» من جهة، وعلى المحافظة على يهوديّة الدولة من الجهة الأخرى، وذلك من خلال: التنازلِ عن ديمقراطيّتها، وإخراج الشعب الفلسطينيّ من دائرة الحقوق القوميّة والشرعيّة السياسية، وترحيلِ المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل سياسيّاً خارج دائرة الدمقراطيّة وشرعيّة المشاركة. وتتأسّس هذه المدرسة على عمليّة إخضاع متواصلةٍ للشعب الفلسطينيّ تتحول فيها المواجهةُ لا إلى مجرّد أحداث بل إلى حالة مستديمة، ويغدو الفصلُ العنصريُّ نظامًا ممأسسًا، متوهّمةً أنَّ بإمكانها حسمَ المواجهة عسكريّاً بفعل ميزان القوى العسكريّ المائل بالمطلق لصالح إسرائيل.

وهذه المدرسة هي التي تَحْكم إسرائيلَ اليوم، في ظل انطواء حزب العمل على بؤسة وفشله، وانضوائِه الذليل تحت رايات حكومة شارون وزحفها الفاشيّ.

في ظل هذه المنازعة ليس من حقّ الشعب الفلسطينيّ والقيادة الفلسطينيّة التخلّي عن المراهنة على القدرة على اختراق المجتمع الإسرائيليّ سياسيّاً، وعلى المراكمة السلاميّة في ساحته، وعلى تحيّن الفرص لاختراق الصمت الإجماعيّ الخطير في إسرائيل إزاء أبشع عمليّة تضليل تعرضتْ لها قوى طَمَسَها وطَمَس دورَها خداعُ براك وأكاذيبُ شارون وأخطاءٌ فلسطينية. إنَّ شارون يبحث عن مهارب من السياسيّ إلى الأمنيّ، وطريقُه إلى ذلك استمرارُ الوضع المتفجّر وشلالِ الدم وجرائم الحرب التي يفتعلها: ذلك لأنَّ حكومتَه لا تَمْلك حلاً سياسيّاً بديلاً، بل جعلتْ من نفسها بديلاً لأيّ حلّ سياسيّ. والمسألة الجوهريّة التي يَعْمل من أجلها هي ضمانُ الأمن والاحتلال والاستيطان، لا ضمان الأمن للإسرائيليّين والفلسطينيّين من خلال زوال الاحتلال وزوال الاستيطان والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ المشروعة.

إنَّ اختراق الموقف المهيمن على الساحة الإسرائيليّة وإحداثَ تغيير عليه عاملٌ حاسمٌ في انتصار معركة السلام العادل وإنهاء الاحتلال. كما أنَّ اختراق الرأي العامّ الدوليّ عاملٌ حاسمٌ هو أيضًا: ومراكمةُ التأييد لمطلب الحماية الدوليّة للشعب الفلسطينيّ

(وهو مطلب فلسطينيّ لا تَمْلك إسرائيلُ ولا أمريكا أيَّ حقّ أخلاقيّ لرفضه أو عرقلته لكونهما تتحمَّلان مسؤوليَّةَ الجريمة) وألوية المراقبة والسلام ووفود التضامن العالميَّة تشكِّل النقيضَ والتحديَ الفاضحَ لاستراتيجيَّة العزل التي يبني عليها شارون. ويبقى السؤال الحاسم: مَنْ يَعْزل مَنْ؟ هل يَنْجح شارون في عزل المعركة العادلة للشعب الفلسطينيّ وقيادته، أم تنجح هذه الأخيرة في عزله إسرائيليّاً وعالميّاً (وربما عربيّاً أيضًا)؟ إنَّ محاصرة شارون يجب أن تبدأ على الساحة الإسرائيليَّة المليئة بالتناقضات الداخليَّة والمأزومة فكريّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً، شريطة أن تُعطى هذه التناقضات فرصةُ الانطلاق والانفجار.

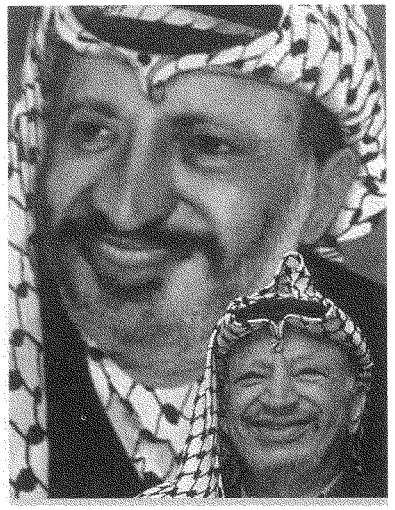

«ردّ زئيفي: لا تخوّفوا شعبَ إسرائيل بمسألة البديل... عن عرفات»: مؤتمر صحفيّ لعرفات أثناء حصاره

من سيربح المليون؟

هناك مقولة تفيد أنَّه من أجل ارتكاب جريمةِ حربٍ لا بد من توفّر ثلاثة شروط معًا: سفّاح، وضحيَّة، ومليون إنسان ينظرون في الاتجاه المعاكس. إنَّ وجود شارون على رأس حكومة الموت والدم في إسرائيل يوفِّر الشرطَ الأوَّل. ويوفِّر استمرارُ الاحتلال الجاثم على صدر الشعب الفلسطينيّ منذ اكثر من ثلاثة عقود الضحيَّةَ. وتبقى المعركة على مَنْ سيربح المليون. هل سينجح شارون والمؤسسة العسكريَّة الإسرائيليَّة المدعومة من الإدارة الامريكيَّة بتثبيت أنظار المليون، إسرائيليّاً وعالميّاً، في الاتجاه المعاكس؟ أم سينجح الشعبُ الفلسطينيُّ والقوى العاقلة في المجتمع الإسرائيليّ والأقليَّةُ القوميَّةُ العربيَّةُ فيها في اختراق الإجماع العدوانيّ البليد واختراقِ الصمت العربيّ والدوليّ الذي يتمنَّع عن توجيه أنظاره إلى حيث تُرتكب الجريمةُ تجنُّبًا لتحمُّل المسؤوليَّة عمَّا يراه؟

في اعتقادي أنَّ كرة الثلج قد بدأتْ تتدحرج، وأنَّ مسألة مَنْ سيربح المليون باتت مسألةَ وقتٍ، وأنَّ المراهنة الفلسطينيَّة على هذا الاختراق ستبقى عاملاً حاسمًا قادرًا في نهاية المطاف على إنجاز عزل سياسة بحر الموت التي يبشِّر بها شارون الشعبيْن الإسرائيليَّ والفلسطينيَّ والتأسيس للسلام العادل والاستقلال على أنقاض هذه السياسة.